مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨١٢**

الأربعاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/١٦

نيويورك

الرئيس:	السيد داليما	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرونكوف
	إندونيسيا	السيد سوريو – دي – بورو
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيدة تنكوبا
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد الحتراب
	الكونغو	السيد أكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

07-65285 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٦.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وجريا على الممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في النظر في البند، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد أفرح (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

عقب المشاورات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالإحاطة التي تلقاها، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، من الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، أحمد ولد عبد الله، التي طرح فيها اقتراحات بشأن الجبهتين السياسية والأمنية ودعا المجتمع الدولي إلى أن يلتزم باتباع مسار واضح فيما يتخذه من إجراءات. ويتطلع مجلس الأمن إلى مزيد من التفاصيل بشأن اقتراحات الممثل الخاص للأمين العام. ويؤيد مجلس الأمن بقوة جهود الممثل الخاص الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في الصومال.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد احترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

”ويرحب مجلس الأمن بتعيين رئيس وزراء الصومال الجديد، ويتطلع إلى تشكيل حكومة فعالة عما قريب. فتعيين نور حسن حسين يتيح فرصة جديدة لإحراز المزيد من التقدم تجاه إقامة حوار وتحقيق المصالحة السياسية، ومعالجة الأزمة الإنسانية في الصومال، وتنفيذ نتائج مؤتمر المصالحة الوطنية بشكل يؤدي إلى رسم خارطة طريق لما تبقى من الفترة الانتقالية، وإجراء انتخابات ديمقراطية في الصومال، على النحو المحدد في الميثاق الاتحادي الانتقالي. ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف الصومالية على نبذ العنف وعلى الدخول، بمساندة من الممثل الخاص للأمين العام، في حوار جوهري يهدف إلى تحقيق مصالحة وطنية كاملة وشاملة للجميع.

”ويرحب مجلس الأمن أيضا بالإحاطة الإعلامية التي أدلى بها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جون هولمز، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والتي اشتملت على سرد لوقائع زيارته إلى الصومال. ويعرب مجلس الأمن عن عميق قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية، التي تزداد تفاقما نتيجة للأحوال الأمنية السائدة في الصومال، ويؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز جهود توفير المساعدة الغوثية الإنسانية للصومال. ويطالب مجلس الأمن بأن تكفل

جميع الأطراف في الصومال إمكانية حصول السكان المعرضين للأذى على جميع أشكال المساعدة الإنسانية بدون عراقيل، ويدعوها إلى النهوض بمسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، واتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية المدنيين.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد تأييده القوي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويهيب بجميع الأطراف الصومالية أن تتعاون معها بشكل كامل، ويحث المجتمع الدولي مجددا على توفير ما يلزم من الموارد المالية والموظفين والمعدات والخدمات لكي تتمكن البعثة من الانتشار انتشارا كاملا، ويكرر دعوته للأمين العام إلى أن يتشاور مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن ما يمكن تقديمه من دعم إضافي للبعثة.

”يؤكد مجلس الأمن مجددا أيضا طلبه إلى الأمين العام أن يواصل تطوير خطط الطوارئ القائمة استعدادا لاحتمال نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة كي تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي، على النحو الوارد في القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧). ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد بحلول ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2007/49.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٦.